

## وزير الداخلية

إلى

السيدات والسادة

- ولاة الجهات وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة
- رؤساء مجالس الجماعات الترابية

الموضوع: رقمنة مساطر وخدمات الجماعات الترابية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

في إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، مواطنين كانوا أو مقاولات، وللرفع من نجاعة إدارات الجماعات الترابية وكذا تشجيع المشاركة المواطنية، قامت وزارة الداخلية وبصفة استباقية، بإعداد منصات وتطبيقات رقمية أو تكييف منصات أعدتها مؤسسات إدارية أخرى، ووضعها رهن إشارة الجماعات الترابية لتطوير وتجويد المساطر الداخلية وكذا الخدمات المقدمة للمرتفقين، نذكر منها على الخصوص:

- منصة **Rokhas.ma**: تتيح منح الرخص بطريقة رقمية في ميدان التعمير والرخص التجارية واحتلال الملك العمومي للجماعات الترابية والربط بشبكات الماء والكهرباء...؟

- منصة **Majaliss.ma**: التي تمكن من التدبير اللامادي لدورات مجالس الجماعات الترابية ولاستصدار القرارات وكذا ممارسة المراقبة الإدارية على قرارات المجالس؛

- منصة **Watiqa.ma**: تمكن من إيداع طلبات واستلام الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية (عقد الزدياد - نسخة كاملة من رسم الولادة)؛

- بوابة الوطنية للشكايات **chikaya.ma**: تهدف إلى استقبال شكايات وملحوظات ومقترنات المرتفقين والإجابة عليها وتتبعها؛

- بوابة الحصول على المعلومة **chafafya.ma**: تتيح هذه البوابة للمواطنين والمواطنات وكذا الأشخاص الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية تقديم و تتبع طلبات الحصول على المعلومة؛

- منظومة GID للتدبير المندمج للنفقات والميزانيات: إدراج جميع العمليات المتعلقة ببرمجة الميزانية ضمن منظومة

التدبير المندمج للنفقات:

- منظومة GIR للتدبير المندمج للمداخيل والجبائيات: تحديث أساليب تدبير مداخيل الجماعات الترابية عبر استخراج وصول وتصاريح الدفع بطريقة إلكترونية.

تجدون جدولًا كاملاً لهذه المنصات والتطبيقات مرفقاً بهذه الدورية.

إلا أنه وبالرغم من التكوينات والمواكبة التقنية التي استفاد منها الموظفون المعينون كنقط ارتكاز، يلاحظ أن بعض الجماعات الترابية ما زالت لم تنخرط في مجهود الرقمنة، كما يلاحظ أن الآجال النظامية لا تتحترم في العديد منها رغم تبني تلك المنصات والتطبيقات الرقمية. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها، أجل تسليم رخص البناء، حيث يتراوح معدل الآجال في بعض الجماعات ما بين 50 و 110 يوم، وهو ما يتعارض مع المادة 16 من القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الخاصة بتحديد أجل معالجة الطلبات وتسليم القرارات الإدارية، والتي تنص على أن الإدارات لا يمكن لها، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة، أن تتعدي أجلاً مدة أقصاها 60 يوماً لمعالجة وتسليم هذه القرارات. مع العلم أن هذا الحد الأقصى يقلص إلى 30 يوماً فيما يتعلق بمعالجة طلبات المرتفقين للحصول على القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار.

ويساهم عدم احترام الآجال النظامية لتسليم الرخص أو لتقديم الخدمات، في عدم رضى المرتفقين ويقف حاجزاً أمام تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنات والمواطنين التي تعتبر من أهم مركبات البرنامج الحكومي والتوجهات الإستراتيجية التي سطرها النموذج الجديد للتنمية.

لهذا وتزيلاً لخلالصات تقرير النموذج الجديد للتنمية، وتفعيلاً للالتزامات البرنامج الحكومي خاصة فيما يتعلق بإطلاق جيل جديد من الخدمات العمومية، الناجعة والمتابحة الولوج والمرتكزة على التحول الرقمي، أهيب بالسيدة و السادة الولاة و العمال مواكبة السيدات و السادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية لعمم استعمال المنصات و التطبيقات الرقمية الموضوعة رهن إشارتهم أو التي ستوضع رهن إشارتهم في الشهور المقبلة، كما أدعوهن إلى السهر شخصياً على احترام الآجال القانونية وإلى اتخاذ جميع التدابير لتطبيقها، بما فيها التأديبية.

والسلام.

وزير الداخلية  
عبد الوافي لفتيت

## جدول المنتصات والتطبيقات الخاصة برقمنة مساطر وخدمات الجماعات الترابية

المجال	المنصة	الخدمات المتاحة	مستوى التعهيم	المؤشرات التبع والقيادة
BOD	وضع الطلبات والوثائق رقميا وتتبعها	• حوالى 400 جماعة ترابية • التعهيم على جميع الجماعات قبل نهاية سنة 2022	مكتب الضبط الرقمي	
Chikaya.ma	وضع الشكایات والملحوظات والمقترنات وتتبعها	جميع الجماعات الترابية	شكاية	العلاقة مع المواطنين و المقاولة
Chafafiya.ma	تقديم وتابع طلبات الحصول على المعلومات في طور التعهيم قبل نهاية سنة 2021	2022	شفافية	
E-participation.ma	تسهيل إعطاء الإنطلاقة بداية سنة 2022	سيتم إعطاء الإنطلاقة بداية سنة 2022 كتجربة	البوابة الوطنية للمشاركة المدنية	
	رسالة تزويد 15 جماعة متم سنة 2021	رسالة تزويد 15 جماعة متم سنة 2021	أداة لتعزيز فتوافر التفاعل بين الجماعات والمواطنة	
	نموذجية قبل تعهيمه لباقي الجماعات الترابية التي لا توفر على موقع	نموذجية قبل تعهيمه لباقي الجماعات الترابية التي لا توفر على موقع	الموقع الإلكتروني للمؤذج	
Alhalaalmadania.ma	نظام معلوماتي لتدبير الحالة المدنية.	أكثر من 200 جماعة في جهتين	نظام تدبير الحالة المدنية	الحالة المدنية
Watiqa.ma	تقديم طلبات وثائق الحالة المدنية (التسليم بالبريد).	تم تعهيمها على جميع الجماعات الترابية	وثيقة	
Rokhas.ma	الشباك الرقمي لرخص التعمير	1135 جماعة	رخص التعمير	
Rokhas.ma	الشباك الرقمي للرخص الاقتصادية	أكثر من 300 جماعة	الرخص الاقتصادية	الرخص

<p><b>Majaliss TDB</b></p> <p>متوفرة بـ GID reporting</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>التعيم:</li> <li>✓ قبل نهاية سنة 2021 : مجالس الجهات المعنية والعمالات والأقاليم والجماعات بالتجربة (214)</li> <li>✓ قبل نهاية يونيو 2022 : جميع مجالس الجماعات</li> </ul>	<p><b>تسيير المجالس</b></p> <p>رقةنة أعمال مجالس الجماعات الترابية (جدول الأعمال، الدعوات، المقررات، تسيير العرائض) في جميع الجماعات الترابية</p> <p><b>Majaliss.ma</b></p> <p>متوفرة بـ GIR reporting</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>جميع الجماعات الترابية</li> <li>جميع الجماعات الترابية</li> <li>أسواق الجملة: 45 سوق من أصل 174</li> <li>المجازر: 20 مجزرة من أصل 28</li> <li>أسواق الجملة والمجازر</li> <li>أكثرون من 800 جماعة ترابية</li> <li>التعيم على جميع الجماعات قبل نهاية سنة 2021</li> </ul> <p><b>GID</b></p> <p>التعيم:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تحضير وبرمجة الميزانية</li> <li>تسيير الترخيصات في البرامج (التسيير الخاص بالأمر بالصرف)</li> <li>شساعة المداخيل</li> <li>إيصالات الأداء</li> <li>الأوامر بالتحصيل</li> <li>أسواق الجملة والمجازر</li> </ul> <p><b>GIR</b></p> <p>التعيم:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>التدبير المالي (منصات الخزينة العامة للمملكة)</li> <li>التدبير المندمج للموارد (GIR)</li> </ul> <p><b>أجور / إنداماج</b></p> <p>تسيير المواد البشرية: الأجور، المسار المهني للموظفين</p> <p><b>@ujour / Indim@j</b></p>
---	--

٤